مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥٣٥

الجمعة، ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥، الساعة ١٥/١٥
نيويورك

الرئيس:	السيد مريميه	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	ألمانيا	السيد هنزه
	إندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	إيطاليا	السيد فرارين
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	عُمان	السيد الخصيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد غمباري
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد اندرفرث

جدول الأعمال

الحالة في جورجيا

تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا (S/1995/342)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جورجيا

تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا (S/1995/342)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جورجيا يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد تشيكفادزة (جورجيا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أمام أعضاء المجلس تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا الوثيقة، S/1995/342.

وأمام أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1995/384، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى التنقيح التالي الذي ينبغي إدخاله على نص مشروع القرار، بصيغته المؤقتة، في الوثيقة S/1995/384.

ينبغي أن يكون نص الفقرة ٦ من المنطوق كما يلي:

"يعيد تأكيد مناشدته للجانب الأبخازي بالإسراع على نحو ملموس بعملية العودة الطوعية للاجئين والمشردين، بقبول جدول زمني على أساس الجدول المقترح من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وضمان سلامة العائدين من تلقاء أنفسهم الموجودين بالفعل في المنطقة، وتطبيع مركزهم وفقا للاتفاق الرباعي؛".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم الأول هو وزير خارجية جورجيا صاحب السعادة، السيد الكسندر تشيكفادزة. ونيابة عن المجلس أرحب به وأدعوه إلى الإدلاء ببيانه.

السيد تشيكفادزة (جورجيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونحن نؤمن بأنه بفضل قيادتكم الماهرة سيواصل مجلس الأمن عمله الصعب بنجاح.

نيابة عن رئيس الدولة، السيد إدوارد شيفارندزة وشعب جمهورية جورجيا، أود أن أتقدم بأحر عبارات التقدير للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وشخصيا، للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، وكذلك لمبعوثه الخاص، السفير برونر، على ما أولياه من الاهتمام وحسن النية للعمليات المثيرة في جورجيا.

وأود أن أعرب عن امتناني لأعضاء مجموعة الدول المعروفة بـ "أصدقاء جورجيا" والاتحاد الروسي بوصفهم عاملا ميسرا لجهودهم الدؤوبة لتحقيق تسوية سياسية شاملة للصراع الذي طال أمده في بلدي.

واسمحوا لي أيضا أن أثني على الأنشطة المشتركة التي تبذلها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وقوات حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة لرصد وقف إطلاق النار.

وقد أتيحت لي الفرصة خلال زيارتي لمدينة نيويورك للالتقاء بممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وأود أن أشكرهم جميعا على اهتمامهم المخلص بمشاكلنا وتفهمهم لها.

تواجه جورجيا عديدا من المشاكل في جهودها لتحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية. وبينما

يختلف الرأي العام بشأن الطريقة التي ينبغي أن يتناول بها مجتمعنا وقادتنا السياسيون المتعددون هذه المشاكل، هناك إجماع وتصميم واضحان عندما يتعلق الأمر بتهديد السلامة الإقليمية للبلد وباستمرار الآلام والمحن المستمرة التي يعانيها آلاف المطرودين من ديارهم. والواقع أنه ما من شيء يمكن أن يغير تصميمنا على تحقيق عودة اللاجئين إلى ديارهم بدون قيد أو شرط وفي الوقت المناسب، وعلى التوصل إلى تسوية تفاوضية عادلة للنزاع في أبخازيا ومن ثم تحديد مركزها السياسي داخل حدود جورجيا الموحدة المعترف بها من قبل المجتمع الدولي.

غير أن القيادة الأبخازية تسعى باستمرار إلى تجاهل التزاماتها والتهرب منها وعدم التفاوض بشأنها، على الرغم من أن قرارات مجلس الأمن تطالب بعودة اللاجئين بدون شروط. ومن المؤسف أن يكون ذلك سمة مميزة للظاهرة المعروفة بـ "الانفصال العدواني" التي ظهرت على أنقاض النظام الشيوعي والتي يغذيها أتباعه المعاندون. إنها لا تعتبر الحل التوفيقي مقولة أخلاقية وتميل إلى تجاهل المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

ونتيجة لهذه الايديولوجية تنتهك القيادة الأبخازية على نحو صارخ جميع اتفاقات السلم التي كان من المتوقع أن تحقق وقف إطلاق النار وبدء حوار بناء بين الطرفين. وعلى الرغم من أن حكومة جورجيا عانت من التجربة المريرة المتمثلة في الخيانة، فقد ظلت ملتزمة بإيجاد حل سلمي للنزاع يقوم على أساس احترام الذات واحترام جميع الأطراف المعنية. إننا لم نُدر ظهورنا أبدا لعملية السلم ولم نسع إلى اللجوء إلى القوة المسلحة. بيد أنه ليس من السهل أن نجري مفاوضات سلمية مع طرف يلجأ إلى "التطهير العرقي" وإبادة الجنس، كوسيلتين لتعزيز المكاسب التي حصل عليها بطريقة غير مشروعة.

وكما يعرف الأعضاء، يوجد حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين والمشردين منتشرين الآن في جميع أنحاء جورجيا يستنزفون اقتصادها الذي أصابه الدمار ويشكلون تهديدا كبيرا لإصلاحات السوق الوليدة. وفي ضوء هذه الحالة كان من قبيل الوقاحة السافرة أن يكتب أردزينبا رسالة إلى المفوض السامي لشؤون اللاجئين يطلب منه الدعم المالي لعودة ٢٠٠ لاجئ فقط كل أسبوع. وإذا ما سرنا وفقا لجدوله الزمني بدلا من العودة المنظمة غير المشروطة، فعلى اللاجئين أن يقفوا في إذلال في طوابير لمدة عقود يجهلون مصيرهم.

إن نظام أردزينبا يسعى دائما إلى عرقلة عملية السلم. وسياسته القائمة على رفض الحل الوسط وتفشل جهودنا السلمية ويمكن في نهاية المطاف أن تدمر محادثات السلام تدميرا لا يمكن إصلاحه. ولكن خبرتنا الماضية توحي بأنه يسعى بعمله غير المسؤول إلى كسب الوقت. لقد وصلت مسألة تسوية النزاع في أبخازيا، دون شك، إلى نقطة حاسمة نتيجة للمنعطف الجديد للأحداث. فقد طلب أردزينبا منذ البداية تعريف المركز السياسي لأبخازيا كشرط مسبق لعودة اللاجئين. ولكنه الآن، بعد أن توصلنا أخيرا إلى وثيقة تعكس الوضع السياسي للجمهورية التي تتمتع بالحكم الذاتي وحصلنا من ممثلي الأمم المتحدة والاتحاد الروسي على موافقتهم عليه؛ الآن وقد بدأت آفاق ترتيبات فيدرالية لجورجيا تأخذ بعدا عمليا؛ الآن وقد دعي ممثلو أبخازيا للعمل معنا لصياغة دستور جديد، يطلع علينا أردزينبا باقتراح جديد.

وعلى خلاف قرارات مجلس الأمن التي تؤكد السلامة الإقليمية لجورجيا، وفي الوقت الذي يوافق فيه أردزينبا رسميا على نظام فيدرالي لدولتنا، يعرض أن يوقع اتفاقا بين شخصين من أشخاص القانون الدولي، الأمر الذي يؤدي إلى إطالة المفاوضات ولا يهدد فقط السلامة الإقليمية لجورجيا، بل يضع أيضا نموذجا جديدا للتجزئة اللانهائية للدول.

إننا نعتقد اعتقادا قويا بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعرب عن قلقه بشأن هذا الموضوع وأن يدين بوضوح محاولات الجانب الأبخازي للوصول إلى أهدافه الانفصالية عن طريق مغالطاته وانتهاكه للقانون الدولي. لقد اعتمد شعبي دائما على مساعدة الأمم المتحدة، وأعرب مرارا وتكرارا عن ثقته في المنظمة وفي المجتمع الدولي بأسره. ومن المؤسف أن هذا الموقف بدأ يتغير بمرور الوقت. وهناك سبب لهذا الاتجاه. لقد سبق أن اعتمد مجلس الأمن ١٢ قرارا وأصدر ٦ بيانات رئاسية بشأن أبخازيا. ولئن كانت تلك الوثائق تقدم دعما معنويا، فقد كانت أقل فعالية في توفير نتائج عملية ملموسة.

لقد أصبح الـ ٣٠٠ ٠٠٠ شخص المشردين نتيجة للنزاع، لاجئين في أوطانهم. وقد أتيحت للأمين العام للأمم المتحدة وللممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة فرصة رؤية محنة هؤلاء المشردين مرأى العين. وقد يبدو للعالم اليوم، وهو محاصر بلهب صراعات عرقية متعددة أن ٣٠٠ ٠٠٠ عدد غير كبير. ولكن الصعاب التي يواجهها اللاجئون يشارك فيها شعب جورجيا كله الذي يرى أن إعادة توطين اللاجئين هو

الهدف الرئيسي، وبمعنى آخر يوجد لدينا ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ يدعمهم قلبيا ٥ ملايين من شعب جورجيا. وعندما يرون أن جهود السلم التي يبذلها المجتمع الدولي عديمة الفائدة، تتضاءل ثقة الشعب في فعالية الآليات الدولية وقد يؤدي ذلك إلى اندلاع أعمال تؤدي إلى كوارث ولا يمكن السيطرة عليها.

ويصاحبني هنا السيد تاماز ناداريشفيلي، رئيس المجلس الأعلى لأبخازيا. وليس هناك من هو في موقع أفضل ليسرد ما حدث في غاغرا وفي سوخومي وما يجري في غالي وفي أبخازيا بأسرها.

إن الحالة الراهنة تدفعني إلى أن أكرر ما قلته من قبل: إن صبر الشعب بدأ ينفد. إنه مستعد أن يعبر نهر إنغوري في جماعات كبيرة بموافقة الجانب الأبخازي أو بدون موافقته. وعلى الرغم من أنه غير مسلح، ليس من الصعب أن نتصور الترحيب الذي سيلقاه من الانفصاليين. وفي كانون الثاني/يناير الماضي استطعنا أن نمنع هجمة خطرة لعدة مئات من الأشخاص المسلحين الذين شرعوا في التوجه إلى أبخازيا. ومن الممكن جدا أن يتزايد عدد مثل هذه الأفعال في المستقبل وتتحول إلى مسيرة قومية لا يمكن التحكم فيها. ويبذل السيد شيفرنادزه رئيس دولة جورجيا كل جهد ممكن في حدود سلطاته لنزع فتيل الغضب الشعبي المتأجج ولضبط العواطف التي لا يمكن التحكم فيها. ولكن صدقوني، إن الأمر يصبح أكثر وأكثر صعوبة بمرور الوقت.

إننا ندرك أن الدول الأعضاء منفردة وكذلك الأمم المتحدة مقيدة في أعمالها ولكن إذا انضموا فقد تؤدي جهودهم المشتركة إلى نتائج إيجابية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكون أكثر صراحة ووضوحا بشأن هذه المسألة. ونظرا لأن حكومة جمهورية جورجيا تأخذ بعين الاعتبار الحقائق الراهنة، وهي تصلب رأي السلطات الأبخازية بشأن مسألة إعادة اللاجئين والمشردين بصورة منظمة إلى أبخازيا، فإنها ترى من الضروري اتخاذ الإجراءات التالية.

إن الموضوع الرئيسي هو إعادة اللاجئين إلى وطنهم. وإذا لم تحسم هذه المشكلة ستتعرض عملية السلم كلها للخطر. يجب أن تبدأ عودة اللاجئين من إقليم غالي وفقا لجدول زمني صارم وتستمر على مراحل من المناطق الأخرى في أبخازيا.

ومما لا شك فيه أن التحول الراهن في الأحداث يضع على جدول الأعمال مرة أخرى مسألة تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة ضغط السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، لأننا لا يمكن أن نتحمل بعد الآن مجرد تمديد ولايتهما.

وفي ضوء مؤتمر القمة المقبل لرابطة الدول المستقلة في منسك، الذي سينظر، في جملة أمور، في تمديد ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ووسائل تحسين فعاليتها، نرحب بتوسيع مجلس الأمن لولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا.

وبغية التعجيل بعملية إعادة التوطين، يجب تحميل المراقبين مسؤوليات إضافية، ولا سيما رصد انتهاكات حقوق الإنسان والابلاغ عنها. وسيترتب على هذه الخطوة آثار عملية ونفسانية على حد سواء. ويجب أن يعرف العائدون أنه سيجري الاهتمام بهم لدى عودتهم الى ديارهم.

وإننا نعتقد أن تسجيل الانتهاكات وأعمال القمع دون انحياز قد يكون رادعا لمن يرتكبها. ومن شأن ذلك أيضا أن يوفر للمجتمع الدولي معلومات مباشرة وموثوق بها، وأن يوفر السبل الرامية الى منع ارتكاب الأعمال المخالفة للقانون.

ولقد أعربت قمة بودابست لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لعام ١٩٩٤ عن قلقه العميق إزاء "التطهير العرقي" والطرد الجماعي للسكان، ومعظمهم من جورجيا، من المناطق التي عاشوا فيها. وفي هذا الصدد، نثني على مجلس الأمن لإحاطته علما بما تضمنته الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من وقائع كهذه.

ويدين المجتمع العالمي بشدة ممارسة إبادة الأجناس و "التطهير العرقي"، ويسعى الى إيجاد تدابير فعالة لمنعها. وكما قال الأمين العام، فإن إبادة الأجناس يجري تخطيطها وتنفيذها من جانب زعماء أشرار يعتقدون أنهم سيفلتون من العقاب. وعلاوة على ذلك، يعتقدون أن الغلبة ستكون لأفعالهم.

ونحن نملك أكثر من دليل على أن فظائع مشابهة قد ارتكبها الانفصاليون الأبخاز. ومن المرحب به أن توفد الحكومات، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، ممثليها الى جورجيا للقيام بفحص المواد التي بحوزتنا فحصا نزيها وعادلا.

ويبدو أن الاتجاه الانفصالي العدواني، الذي ينطوي على ارتكاب هذه الفظائع بشكل روتيني يمثل واحدا من أخطر التحديات عشية القرن الواحد والعشرين. ويصعب أن يوجد بلد اليوم لا يحتمل اندلاع صراع فيه شبيه بالصراع القائم في جورجيا. وفي الواقع، هناك العديد من الدول الأعضاء المتورطة حاليا في نزاع مع الحركات الانفصالية فيها. وتكمن أهمية الحالة في جورجيا خاصة بالنسبة لبقية دول العالم في الخطر الناجم عن تعزيز الانفصاليين الأبخاز للمكاسب الحرام التي حققوها، وإضفاء الطابع الشرعي عليها. ومن شأن ذلك أن يوجد سابقة غير مرغوب فيها على الإطلاق لجميع الدول الأعضاء، وهي سابقة "الانفصالية المنتصرة" التي هي بمثابة عامل ملهم لكل حركة انفصالية على الصعيد العالمي.

وهذه بالضبط هي الرسالة التي لا تريد الأمم المتحدة أن تبعث بها عشية الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. وينبغي للأمم المتحدة تسخير جميع الوسائل المتاحة لديها لحل هذه المشكلة، كي يتسنى لها دخول نصف القرن الثاني من عمرها بتحقيق إنجاز بارز.

ويجب على المغامرين السياسيين مستقبلا أن يعلموا أن أفعالهم لن تمر دون عقاب، وأن أي محاولة للتعدي على السلامة الإقليمية للدول أو تهديد أرواح الأبرياء ستلاحق بشدة وسيقدم مرتكبوها الى العدالة. وفي هذا السياق، نرحب بإنشاء محكمة جنائية دولية، وتكون هيئة قضائية دائمة وقادرة على التصدي لأخطر الجرائم التي تشكل تهديدا للمجتمع الدولي. ونحن نتطلع الى إبرام اتفاقية بشأن إنشاء هذه الهيئة التي تمس الحاجة اليها في المستقبل القريب، وعلى استعداد للتعاون الوثيق مع الحكومات الأخرى بشأن هذه المسألة الهامة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أرحب باعتزام مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، لأننا نعتقد أن وجود الأمم المتحدة في المنطقة ضروري لاستقرارها ولعملية السلم بصورة عامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر وزير جورجيا للشؤون الخارجية على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه بصيغته المؤقتة المعدلة شفويا. وإذا لم أسمع أي اعتراض، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد فيرارين (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيصوت وفد بلدي لصالح مشروع القرار القاضي بتجديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا.

إن المفاوضات لا تزال تكتنفها صعوبات. فالشروط التي وضعها القرار ٩٧١ (١٩٩٥) بشأن تمديد وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لم يتم الوفاء بها سوى جزئيا. ومع ذلك، نعتقد أنه ينبغي تأكيد أي التزام قوي بتسوية سياسية للأزمة على مستويين مختلفين. أولا، ينبغي وجود تأييد للمفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة وبمساعدة الاتحاد الروسي بوصفه وسيطا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي ينبغي أن تشارك في كل مرحلة من المفاوضات وفي عملية المصالحة. وثانيا، ينبغي وجود حضور ميداني نشط لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وقيام تعاون بناء بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة. وسيعزز وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا الامتثال الكامل لوقف إطلاق النار، واحترام تدابير نزع السلاح التي نص عليها اتفاق وقف إطلاق النار وفصل القوات، الذي تم التوقيع عليه قبل عام تقريبا في موسكو، وتهيئة الظروف اللازمة لكفالة العودة الآمنة للاجئين، ولا سيما الى منطقة غالي.

ونحن لا نزال نشعر بالقلق إزاء الموقف الذي اتخذه أحد الطرفين تجاه المفاوضات المؤسسية. وقد لا يكون هذا الموقف متمشيا تماما مع مبدأي السيادة والسلامة الإقليمية اللذين تم التأكيد عليهما مجددا في جميع القرارات والبيانات الرئاسية للمجلس بشأن هذه المسألة، وظهر في ميثاق باريس الصادر عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

ويبدو أيضا أن الصعوبات المذكورة أعلاه تفضي الى حلقة يقترن فيها الاحتمال الضئيل بإيجاد تسوية سياسية بفشل اللجنة الرباعية المعنية باللاجئين على مدى ثلاثة أشهر في عقد اجتماع لها. ومن شأن هذا الأمر

أن يشجع على أعمال الثأر والعنف من جانب الميليشيات ضد اللاجئين الذين عادوا بالفعل. وفي التقرير الأخير للأمين العام، يبدو أن ثمة مسؤولية من مستوى آخر تنبثق من أعمال العنف التي تم الابلاغ عنها. ذلك أن العديد من الجرائم والاعتقالات وأعمال التعذيب تثير بالغ القلق. ويمكن اعتبار هذه الحوادث، في الواقع، استمرارا لـ "التطهير العرقي" الذي كان موضع قلق في قرارات قمة بودابست لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

ويعتقد وفد بلدي أن ثمة أوجها هامة للعملية التي يجب أن تؤدي الى إيجاد تسوية سياسية للأزمة محددة في مشروع القرار المعروض اليوم بصورة أوضح مما كانت عليه في نصوص القرارات التي اتخذها المجلس سابقا. وأشير بصفة خاصة الى العناصر التالية: ذكر الدستور الجديد الذي تعمل حكومة جمهورية جورجيا بنشاط على وضعه؛ والأولوية المعطاة لعودة جميع اللاجئين الى ديارهم، بدءا بمنطقة غالي؛ وإدراج المبادئ الواردة في القرار الذي اتخذته قمة بودابست لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بشأن جورجيا والتركيز على حاجة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا الى الإسهام بصورة واقعية وضمن إطار ولايتها الحالية في الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

ونحن نرى أن هذه المضامين تبعث برسالة واضحة تفيد أن للمجلس توجها محددا بوضوح لمسار الأزمة، وتدل على أن اللجوء الى العنف لا يفيد.

السيد ويسنومورتي (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أتوجه اليكم بتهاني وفدي على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي العميق للسفير كوفاندا على الطريقة الممتازة التي أدار بها المجلس خلال الشهر المنصرم.

واسمح لي أيضا أن أعرب عن امتنان وفدي لواضعي مشروع القرار المعروض علينا والمتعلق بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا.

وأنتهز هذه الفرصة لأرحب فيما بيننا بسعادة السيد تشيكفادزه، وزير خارجية جورجيا.

لقد تابع وفد بلادي عن كثب الوضع في أبخازيا، جورجيا. وفي هذا الصدد، أصبحنا ندرك أن القفزات البادية في المفاوضات السياسية كثيرا ما تتبعها تطورات تبطل مفعول المكاسب الأولية الظاهرة. ومن ثم يعد التقدم في المفاوضات السياسية تقدما غير خالص في أحسن الفروض.

ولكن هذا لا يعود إلى عدم بذل جهود من جانب المجتمع الدولي. فقد دأبت الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الروسي على بذل جهود متضافرة لايجاد تسوية شاملة بالرغم من أن التعاون من جانب الطرفين المعنيين لم يكن مثاليا في كثير من الأحيان. وفي الحقيقة، تعد هذه الجهود الدولية والاقليمية المتضافرة تعبيرا صادقا عن الدعوة الواردة في الميثاق إلى التعاون فيما بين منظمتنا والترتيبات الاقليمية.

وفي هذا الصدد، سأكون مقصرا ما لم أشيد بالمنجزات التي حققتها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في منع زيادة تصعيد العنف. وعلاوة على ذلك، نقر بالمساهمة القيمة التي قدمتها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك الاتحاد الروسي بوصفه طرفا ميسرا، في السعي الى تسوية سياسية سلمية عن طريق التفاوض فيما بين الطرفين المتصارعين في جورجيا.

ورغم كل ذلك، يدرك وفدي تماما أن التحديات لا تزال كثيرة. ونحن نشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء البطء المحبط في خطى التقدم في حسم مسألة اللاجئين والأشخاص المشردين. ونلاحظ استمرار انعدام البيئة الآمنة، وخاصة في منطقة غالي، وكذلك الملاحظة الواردة في تقرير الأمين العام حول عدم تمكن حكومة جورجيا، وكذلك سلطات أبخازيا، من ضمان سلامة المشردين والعائدين حسبما اتفق عليه بموجب الاتفاق الرباعي بشأن العودة الاختيارية للاجئين والمشردين الموقع في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤. ومن الأهمية القصوى التوصل إلى اتفاق مقبول حول هذه المسألة، ونحث الطرفين على التقيد بمبادئ القانون الانساني الدولي.

وفضلا عن ذلك، نرى أن من الضروري أن يسرع الجانب الأبخازي بصورة ملموسة عملية عودة اللاجئين والأشخاص المشردين، وفقا لمقترحات مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ولا يمكن المغالاة في وصف أهمية الدور القيم الذي تقوم به مفوضة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في التخفيف من محنة اللاجئين

والأشخاص المشردين داخليا. ولهذا، يلاحظ وفدي بمشاعر القلق العميق الصعوبات المالية التي تواجهها المفوضية حاليا، مما يهدد استمرار وجودها القيم في جورجيا.

ولكن، ودون التقليل بأي حال من الأحوال من محنة اللاجئين والأشخاص المشردين، يجدر بنا أن نلاحظ أن الوضع الانساني لا يمثل إلا واحدا من أعراض مشكلة أكثر أهمية ألا وهي الورطة التي وصلت اليها المفاوضات السياسية. ويقلقنا، على سبيل المثال، أن الأمين العام أبلغنا بوقوع تصعيد جديد للعنف في منتصف شهر آذار/مارس وأوائل شهر نيسان/أبريل، في منطقة غالي، مما يعيق عقد جولات جديدة من المفاوضات.

ونحن نرحب بالمبادرة الأخيرة التي اتخذها الاتحاد الروسي بصياغة نص يرمي إلى تطوير عناصر أكثر تفصيلا لحل فيدرالي يمكن أن يوفر الأساس لتسوية سياسية شاملة. إن تعاون جميع الأطراف في هذا الجهد ضروري بالفعل. فالمفاوضات الحقة تقتضي دوما روحا من التوفيق والتنازلات المتبادلة ووجود إرادة سياسية مناسبة لتحقيق حل سلمي وعادل.

وفي هذا الصدد، يود الوفد الاندونيسي أن يؤكد تأييده القوي لسيادة جمهورية جورجيا وسلامتها الاقليمية في إطار حدودها المعترف بها دوليا. كما يؤكد أيضا على قلقه العميق إزاء تجدد الأعمال القتالية، وبالتالي، يشجع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الروسي.

إن مساهمة إندونيسيا في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، رغم تواضعها، تعبر عن التزامنا بتقديم يد العون للمجتمع الدولي في جهوده من أجل ايجاد تسوية سياسية للحالة في أبخازيا، جورجيا. ونحن نشارك أيضا الأمين العام ملاحظته بأن انسحاب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا قبل الأوان من شأنه أن يؤدي إلى مواجهة صريحة وإلى استئناف الصراع.

وفي ضوء هذه الاعتبارات، نؤيد بالكامل تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وسنصوت بالتالي لصالح مشروع القرار.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يرحب وفدي بوزير خارجية جورجيا وباشتراكه في أعمال مجلس الأمن اليوم.

إن وفدي ممتن للأمين العام على تقديم تقريره بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا، امتثالا للقرار ٩٧١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير. وفي هذا التقرير، قيل لنا، بصفة عامة، إنه لم يحدث أي تقدم في المفاوضات السياسية بين جورجيا وأبخازيا وإن الوضع الحالي يعبر عن جمود قد يفضي، في رأينا، إذا استمر الى مواجهة صريحة بين طرفي الصراع.

ووفقا للتقرير، تنصب المواقف المتعارضة، من ناحية، على حل على أساس إقامة دولة اتحادية داخل حدود جورجيا، ومن الناحية الأخرى، وحل تحبذه أبخازيا - يقوم على أساس اتحاد بين دولتين متساويتين. ونتيجة لذلك، أصبحت عملية إعادة اللاجئين والأشخاص المشردين مشلولة بسبب مواصلة الطرفين تطبيق معايير مختلفة بصدد طريقة إعادتهم أو عدد الأشخاص المشمولين. وتمنع هذه الاختلافات الامتثال لأحكام الاتفاق الرباعي الموقع في موسكو في عام ١٩٩٤ والمتعلق بالعودة الطوعية للاجئين والأشخاص المشردين - وهو اتفاق يرمي إلى ضمان سلامة وأمن هؤلاء الأشخاص. وهذا بدوره يغل أيدي اللجنة الرباعية، التي لم تجتمع، كما أخبرنا الأمين العام، منذ ١٦ شباط/فبراير من هذا العام.

إننا نوجه نداء عاجلا إلى الطرفين باستئناف الحوار السياسي من أجل منع زيادة تدهور الوضع. وكما ذكر الأمين العام عن حق في الفقرة ٤٤ من تقريره، فإن:

> "الورطة السياسية المشوبة بالتوتر وحيث لا يسود السلم ولا يعم الحرب لا تسمح بإيجاد الاستقرار وتوفير الثقة العامة اللازمة لتقديم المساعدة الاقتصادية والتعمير وعودة الشعب المعني إلى الحالة السوية" (S/1995/342، الفقرة ٤٤)

ولذلك فإننا نرى أن من الضروري أن يواصل الممثل الخاص للأمين العام مساعيه لدى حكومة جورجيا وسلطات أبخازيا، بمساعدة من الاتحاد الروسي كطرف تيسيري وبمشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ومن بين العناصر التي تسهم في تفاقم الصعوبات حالة إنعدام الأمن نتيجة للهجمات المرتكبة في منطقة غالي ونوع السلاح الذي يحمله السكان المحليون، مما يتيح بدوره انتهاك أحكام اتفاق وقف إطلاق النار وفصل القوات الموقع في أيار/مايو ١٩٩٤ في موسكو.

وثمة صعوبة أخرى تنبع من القيود التي تفرضها حكومة جورجيا والسلطات الابخازية على المراقبين العسكريين التابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، والتي تعوقهم عن أداء مهمتهم المتمثلة في رصد مخزونات الأسلحة والقيام بالدوريات. وما دام الطرفان أنفسهما لا يبديان عزمهما على تحسين الوضع في تلك المناطق واستعدادهما للتعاون على نطاق واسع مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، سيكون من الصعب في اعتقادنا خلق الظروف المؤاتية للعودة الطوعية للاجئين.

ومع ذلك، فإننا مسرورون لأن التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين آخذ في التطور بصورة مرضية.

ختاما، نرى أن من واجب المجتمع الدولي بصفة عامة والمجلس بصفة خاصة، أن يستمرا في إيلاء اهتمام وثيق للعملية التفاوضية، لكفالة امتثال الطرفين امتثالا تاما لالتزاماتهما السياسية، وعلى وجه الخصوص لكفالة أن يضمنا الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي، وبالذات فيما يتعلق بحماية اللاجئين والمشردين.

وقد أحاط وفد بلدي علما على النحو الواجب بتقرير الأمين العام، وهو يقر توصيته بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة ستة أشهر أخرى، واضعا في اعتباره أن الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة تبدو مستعدة لتمديد ولاية قوة حفظ السلام بغية الحيلولة دون اندلاع مواجهة علنية، وأي استئناف للصراع.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن خالص تهانئ وفدي لكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ففي ظل قيادتكم التي اتسمت، كعهدها في الماضي، بقدر عظيم من الكياسة والمهارة والثقة، تكون أعمال المجلس في أيد أمينة حقا.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسفير كوفاندا على الطريقة البالغة الاقتدار التي أدار بها أعمال المجلس في شهر نيسان/أبريل.

واسمحوا لي كذلك، باسم وفدي، أن أرحب بين ظهرانينا بوزير خارجية جورجيا، صاحب السعادة الدكتور ألكسندر شيكفادزه.

إن التقرير الأخير للأمين العام، المتعلق بالحالة في أبخازيا، جورجيا، والمؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٥ (S/1995/342) يبين على نحو مؤسف أن التقدم في عملية السلام ما زال متعثرا على الرغم من الجهود الهامة التي تبذلها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا ورابطة الدول المستقلة وغيرهما من المعنيين، للتوسط لإحلال السلم في المنطقة. فعلى الصعيد السياسي، فإن حوادث العنف المتفرقة، كتلك التي وقعت في منطقة غالي في منتصف شهر آذار/مارس وأوائل نيسان/ابريل، قد قوضت إلى حد خطير من مناخ الثقة اللازم لمواصلة المفاوضات بين طرفي الصراع. هذا علاوة على أن المحادثات السياسية المتعلقة بمركز أبخازيا، التي تأخذ في الحسبان على النحو الواجب سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية، لم تحقق التقدم المنشود. وعلى حد قول الأمين العام،

> "تظل الإعادة المنظمة للاجئين والمشردين إلى أبخازيا موقوفة". (S/1995/342، الفقرة ١٣)

لأن الجانب الأبخازي،

> "يعترض على العودة الواسعة النطاق والسريعة للاجئين والمشردين". (المرجع نفسه)

ونيجيريا تؤيد تماما الجهود الجارية التي يبذلها الأمين العام بمساعدة الاتحاد الروسي وبدعم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بهدف التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع الجورجي - الأبخازي. وفي هذا الصدد، نؤكد الحاجة إلى أن يحرز الطرفان، كما يرد في مشروع القرار الحالي، تقدما ملموسا في المفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة، وأن يمتنعا عن أي اجراءات من جانب واحد قد تؤدي إلى تعقيد أو إعاقة التوصل إلى تسوية مبكرة وشاملة.

ويعتقد وفد بلدي أن مسألة عودة اللاجئين والمشردين مسألة حاسمة بالنسبة لتسوية النزاع الجورجي - الأبخازي. أما الوضع الراهن الذي تعجز فيه حكومة جورجيا والسلطات الأبخازية عن ضمان سلامة المشردين وحماية العائدين، بمقتضى الاتفاق الرباعي

المؤرخ ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤، فهو وضع مؤسف وينبغي عكس اتجاهه. ولبلوغ هذه الغاية فمن الأساسي ليس فقط إقرار الظروف السياسية والأمنية الملائمة لتشجيع عودة اللاجئين، بل من الأساسي أيضا، على نحو ما أعيد التأكيد عليه في الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار المعروض علينا، أن يسارع الطرفان بقبول الجدول الزمني الذي اقترحته مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين للعودة الطوعية.

إن التعاون القائم بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بشأن النزاع الجورجي - الأبخازي يبشر خيرا بصنع السلام وحسم الصراع في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وهو لهذا يستحق الدعم الذي يحتاجه من المجتمع الدولي، إذا كان المراد تحقيق الهدف المرجو. ووفد بلدي، في ظل خلفية اشتراك نيجيريا ذاتها في جهود دون إقليمية مماثلة تبذلها الأمم المتحدة في غرب افريقيا، يفهم تماما الضرورة الحيوية للمساهمات الاضافية التي تقدم من أكبر عدد ممكن من الدول لدعم عملية السلام، وإلا فقد تطول تلك العملية على نحو لا لزوم له وتصبح مستعصية على الحل. كما نطلب من الطرفين أن يبديا مزيدا من المرونة، وأن يتفاوضا بحسن نية، وأن يحسنا تعاونهما الشامل مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا ومع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة.

أخيرا، سيصوت وفدي بكل سرور لصالح مشروع القرار الحالي الذي يمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة ستة أشهر اضافية، اقتناعا منه بأن البعثة ما زال أمامها دور حيوي في السعي إلى إحلال السلم في جورجيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أيما سرور، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وإننا لعلى ثقة بأن المجلس سيضطلع بواجباته بنجاح أثناء إدارتكم لأعماله في هذا الشهر. أود أيضا أن أشيد إشادة خاصة بالسفير كوفاندا ممثل الجمهورية التشيكية، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس أثناء شهر نيسان/أبريل الذي كان حافلا. فهو أفضل رئيس عرف بتشدده في مطالبتنا بالكد المتواصل في العمل في المجلس.

ونشكر الأمين العام على تقريره (S/1995/342) بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا. ومن المؤسف أن ما يفيد به هذا التقرير ليس مشجعا. فمن المخيب للأمل أن نعلم أن أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال ما زالوا يعانون في مخيمات اللاجئين، وينتظرون العودة إلى ديارهم بلهفة وقلق. وأقل ما يقال إنه من دواعي الأسف الشديد أن كل هؤلاء الأبرياء قد اضطروا إلى الفرار من ديارهم خوفا على أرواحهم لسبب وحيد هو أن الصدفة شاءت أن يكونوا منتمين إلى مجموعة عرقية اعتبرت خطأ أنها معادية لمصالح أنصار الانفصال والتطهير العرقي في أبخازيا. وما نشهده حاليا هو سياسة "تطهير عرقي" مدبرة ومتعمدة؛ وقد كانت قمة بودابست لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا محقة كل الحق عندما وصفتها بهذه الصفة.

ومن المحزن حقا أن يؤدي التعصب العرقي إلى اقتلاع أبناء شعب بأكمله من لين العيش في ديارهم واخضاعهم للعيش في ظروف الاكتظاظ والقذارة السائدة في مخيمات اللاجئين. وهؤلاء أناس ما زالوا يعيشون بعيدا عن مساقط رؤوسهم ضد ارادتهم، وسيظلون كذلك ما دامت السلطات الأبخازية متمسكة بسياساتها الانفصالية الحالية القائمة على الأنانية العرقية.

وإن القلة الذين من منشأ جورجي والذين تجرأوا على العودة قد تعرضوا للتعذيب والقتل بلا رحمة. والمقصود بالمعاملة القاسية واللاإنسانية التي يعامل بها القلة العائدون هو ترويع اللاجئين كي يغادروا أبخازيا بصفة دائمة.

إن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية. فالتاريخ يعلمنا أنه لا يمكن حرمان شعب إلى الأبد من وطنه الذي نشأ فيه أو إرغامه على الخضوع الأبدي. ولن تكون مفاجأة إذا قرر هؤلاء الناس في غضون الأسابيع أو الأشهر القليلة القادمة أن يعودوا جماعيا إلى ديارهم، وعواقب تحرك كهذا، بالنظر إلى الموقف الحالي للسلطات الأبخازية، لا يمكن أشد بشاعة مما يمكن تصوره. وما من شك في أن أية محاولة يقوم بها اللاجئون للعودة إلى ديارهم بأعداد كبيرة يمكن أن تسبب ذعرا في سوخومي وهذا قد يؤدي إلى قتل جماعي للاجئين على يد أفراد المليشيا الأبخازية. ومع ذلك يقال لنا إن هذا ما يعتزم اللاجئون فعله من جراء شعورهم بالإحباط. إن على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لتفادي هذه الكارثة المحتملة. والحالة الأمنية الرديئة والمتدهورة في منطقة غالي لا تبشر بالخير لعودة اللاجئين وإعادة

توطينهم. ويجب تحسينها على وجه السرعة، ويجب ممارسة الضغط على السلطات الأبخازية للسماح بعودة اللاجئين في ظروف يسودها الأمن والسلامة.

ويشعر وفدي بخيبة الأمل أيضا إزاء الافتقار إلى التقدم في المحادثات السياسية. ولقد مضى أكثر من عام على اعتماد المجلس للقرار ٨٨١ (١٩٩٣)، ولكن مواقف الطرفين مازالت على طرفي نقيض. بيد أن هناك بصيصا من الأمل. فوقف إطلاق النار ما زال ساريا من جهة، والأطراف بدأت تتحادث من جهة أخرى. ومن المؤسف أن الطرفين يواصلان اتخاذ نهجين مختلفين اختلافا أساسيا إزاء طبيعة الدستور الجديد والشكل الذي ينبغي أن تتخذه الدولة.

إن مشروع القرار الذي نوشك على اعتماده يؤكد من جديد على سيادة جمهورية جورجيا وسلامتها الإقليمية مع اعتبار أبخازيا جزءا لا يتجزأ منها. ويحدونا الأمل في أن المحادثات الجارية حاليا بين الطرفين في موسكو ستؤذن ببداية حقبة سلم ومصالحة وطنية في جورجيا الموحدة تماما.

ويؤيد وفدي تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة إضافية تمتد ثمانية شهور. وقد أحطنا علما بقلق الأمين العام من أن الانسحاب في غير أوانه قد يؤدي إلى استئناف الأعمال العدائية. وفي الوقت ذاته نأمل أن تضمن أطراف النزاع حسن استخدام هذا التمديد لتعزيز التسوية السلمية للصراع، وليس للإبقاء على الوضع القائم أو ترسيخه. وأخيرا، فإن ما يشجعنا على الأقل أن هناك مستوى مرضيا من الاحترام للأمم المتحدة وقواتها في جورجيا، على عكس أجزاء أخرى من العالم تواجه فيها سلطة الأمم المتحدة وأفراد قوات حفظ السلام التابعة لها التحدي في رعونة تامة. ودعوني أختتم بياني بالإشادة بالرجال والنساء الشجعان في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة على التضحيات التي يبذلونها في جورجيا لمساعدة شعب ذلك البلد المنكوب على التصالح مع بعضهم البعض.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل بوتسوانا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد باكوراموتسا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفد بلادي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وبإمكانكم أن تعولوا على تعاون وفدي معكم وأنتم تضطلعون بمسؤولياتكم. وأود كذلك أن أهنئ سعادة السفير كوفاندا، الممثل الدائم للجمهورية التشيكية، على ما تحلى به من حكمة واقتدار في إدارة أعمال المجلس أثناء شهر نيسان/أبريل.

ويرحب وفدي ترحيبا حارا بوزير خارجية جورجيا ونود أن يعرف أننا نفهم أكثر من أي أحد الحالة السائدة في بلده بسبب أوجه التشابه بين بلدينا. ويشيد وفدي بالأمين العام على تقريره بشأن جورجيا الصادر في ١ أيار/مايو ١٩٩٥ كما يلاحظ مع الارتياح المشاورات الجارية بهدف وضع دستور جديد بغية التوصل إلى تسوية سياسية شاملة.

غير أن وفدي يشعر بالقلق إزاء انعدام الأمن في المنطقة وانتهاكات القانون الإنساني الدولي من خلال انتهاج سياسة متعمدة تتمثل في التصفية المنتظمة من جانب طرف من أطراف الصراع، بهدف السيطرة على الأراضي بترهيب المدنيين الأبرياء وقتلهم. ومن المؤسف أن هذه السياسة تنتهج باسم نعرة قومية في غير محلها، ومظالم قديمة، وظمأ لا يرتوي للانتقام.

ويشعر وفدي بالقلق أيضا إزاء اعتراض الجانب الأبخازي على تيسير العودة السريعة للأشخاص المشردين واللاجئين. ويبدو لنا أن الاقتراح الأخير من الأبخازيين بإعادة ما لا يزيد عن ٢٠٠ فرد كل أسبوع، مبعثه سياسة استغلالية تسعى إلى الاستفادة من الحالة التي تواجه اللاجئين والمشردين لتحقيق أهداف أخرى. ولهذا السبب، يوصي وفدي بتعزيز ولاية مراقبي الأمم المتحدة بحيث يمكنهم الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان. ويقترح وفدي إيفاد أفراد ذوي كفاءة وخبرة إلى جورجيا، وليس المبتدئين الهواة الذين أرسلوا إلى بلدي.

ولعلكم تدركون أن إبادة الأجناس والتطهير العرقي ليسا مشكلة المجتمع أو البلد المعني بمفرده؛ إنهما مشكلة عالمية. وفي هذا السياق، اعتمدت الأمم المتحدة اتفاقية دولية انضمت اليها معظم البلدان. ويشعر وفدي بالدهشة إزاء عدم قيام بلدان المنطقة بعمل ما لدعم وإنقاذ ضحايا هذا السلوك اللاإنساني.

ويؤيد وفدي تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا إلى ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. كما

يؤيد تأييدا راسخا الاقتراح بإنشاء محكمة دولية لمحاكمة مقترفي انتهاكات حقوق الإنسان. وهذه المحكمة لا ينبغي أن تكون نسخة طبق الأصل من المحاكم القائمة حاليا، بل ينبغي أن تتكيف والحالة السائدة حاليا في المنطقة وتستجيب للمشاكل المحددة التي تواجه السكان هناك. كما يؤيد وفدي فكرة إقامة اتحاد فيدرالي باعتباره مفتاح حسم الصراع الجورجي - الأبخازي.

وفي الوقت الذي تجري فيه الاستعدادات على قدم وساق في الأمم المتحدة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، تقع بضع دول أعضاء ضحية لإبادة الأجناس والتطهير العرقي. وتنتهك المبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه المنظمة. وإن صرخة "لن يحدث ذلك مرة أخرى" التي أطلقت منذ حوالي خمسين عاما ما زالت حبرا على ورق لأن بعض أعضاء المنظمة يتجاهلونها أو يشجعون الذين يتجاهلونها، في حين أن آخرين يتواطأون معهم من خلال صمتهم. ونحن لا نفهم كيف يمكن لهذه المنظمة أن تواجه مجتمع الأمم مرفوعة الرأس إذا كانت هذه المبادئ الأساسية التي هي سبب وجود المنظمة ليست موضع احترام.

كما قال الحكماء من بلد رئيس المجلس، لا يفوت أبدا أوان فعل الخير. ولهذا يطالب وفدي باتخاذ الإجراء الملائم، ونعني أن يكون إجراء فعالا، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. وفي هذا السياق، سيصوت وفدي لصالح مشروع القرار هذا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل رواندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على تقلدكم الرئاسة لهذا الشهر. وأعتقد أنكم بفضل خبرتكم الدبلوماسية الواسعة وحكمتكم وموهبتكم ستقودون عمل مجلس الأمن بفعالية وتكفلون تحقق نتائج إيجابية. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفكم، سفير الجمهورية التشيكية، على إسهامه في عمل المجلس في شهر نيسان/أبريل.

ويود الوفد الصيني أن ينتهز هذه الفرصة ليرحب بوفد جمهورية جورجيا وبمشاركته في هذا الاجتماع لمجلس الأمن، وليشكر وزير الشؤون الخارجية لجورجيا على بيانه الهام.

لا يزال الوفد الصيني مهتما اهتماما كبيرا بتطور الحالة في جورجيا. ويشعر الوفد الصيني بقلق عميق نتيجة عدم إحراز تقدم كاف نحو التوصل الى تسوية سياسية شاملة لمسألة جورجيا ونتيجة إعاقة عودة اللاجئين والمشردين في المنطقة الأبخازية. ونحن نعتقد أيضا أنه يجب على المجتمع الدولي، وهو يسعى الى التوصل الى تسوية لمسألة جورجيا، أن يحترم سيادة جمهورية جورجيا ووحدة أراضيها. وفي الوقت نفسه، يجب أن تضمن أيضا حقوق شعوب جميع الجماعات الإثنية في المنطقة الأبخازية. إن أي حل صحيح لأي من الصراعات والخلافات ينبغي أن يسعى اليه عن طريق الوسائل السلمية والمفاوضات.

ونرى أن أي حل حقيقي للحالة في جورجيا يتوقف على الارادة السياسية لجميع الأطراف المعنية. إن جهود الأمم المتحدة لا يمكنها أن تقوم إلا بدور مكمل. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا للجهود الجديدة التي تبذلها الآن حكومة جورجيا. ونعرب عن تقديرنا للأمين العام ومبعوثه الخاص للجهود العظيمة التي يبذلانها لتحقيق تسوية سياسية للحالة في جورجيا ونأمل أن تتعاون جميع الأطراف المعنية معهما في السعي الى إحراز التقدم الكبير في وقت مبكر نحو التوصل الى تسوية شاملة للمسألة.

ونلاحظ الدور الايجابي الذي تقوم به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا فيما يتعلق بإيجاد تسوية سياسية وعودة اللاجئين. ولا تزال البعثة محتفظة بعلاقات تعاون طيبة مع قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة. ولذلك، نؤيد اقتراح الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وسنصوت مؤيدين مشروع القرار المعروض علينا. ونأمل أن يعطي مشروع القرار قوة دفع جديدة كبيرة لعملية السلم في جمهورية جورجيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/384 بصيغته المنقحة شفويا في صورته المؤقتة.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. بهذا يكون مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويا في صورته المؤقتة قد اعتمد بالاجماع باعتباره القرار ٩٩٣ (١٩٩٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا بأن أشارك في تهنئتكم بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لشهر أيار/مايو، وبأن أعرب عن استعداد وفد بلدنا لبذل قصارى جهده لدعمكم في عملكم. ونود أن نعرب أيضا عن تقديرنا لسفير الجمهورية التشيكية على قيادته الممتازة الشهر الماضي.

وأود أيضا أن أرحب في هذا الاجتماع بوزير الشؤون الخارجية لجمهورية جورجيا السيد الكسندر تشيكفادزه. لقد استمعنا بعناية تامة الى بيانه، ونتفق على تقييمه الأساسي للحالة.

ويفترض الاتحاد الروسي دائما أن أية تسوية شاملة للصراع الجورجي - الأبخازي ليست ممكنة إلا على أساس احترام سيادة جورجيا ووحدة أراضيها وحقوق شعب ذلك البلد المتعدد الأعراق. ويحتوي القرار الذي اتخذ توا - بالاضافة الى التمديد المعتاد لولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا - على بعض الأحكام السياسية الهامة. وأن اتخاذه تأكيد لالتزام المجتمع الدولي بضمان التوصل الى تسوية سياسية للصراع في أبخازيا - وذلك بطبيعة الحال مع تفهمه أن المسؤولية الرئيسية عن إيجاد طرق حل الأزمة تقع على أطراف الصراع.

ويشعر الاتحاد الروسي بقلق بالغ إزاء عدم إحراز تقدم كبير في المفاوضات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمركز السياسي لأبخازيا. ونحن نجد أنه مما جاء في وقته تماما تأكيد مجلس الأمن مجددا لمطالبته بإحراز تقدم مضموني في المحادثات الجورجية - الأبخازية تحت رعاية الأمم المتحدة، وهي المحادثات التي تجري حاليا بمساعدة الاتحاد الروسي باعتباره وسيطا وباشتراك ممثلين عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويعمل الجانب الروسي في هذا الاتجاه عملا نشطا.

وخلال المشاورات في موسكو فيما بين ١٨ نيسان/أبريل و ٦ أيار/مايو مع ممثلين لحكومة جمهورية جورجيا والزعماء الأبخازيين، اتضح أن من الممكن التوصل الى عدد من الاتفاقات من حيث المبدأ. وقد أكدت الأطراف مجددا التزاماتها بعدم السماح باستئناف المواجهات المسلحة واتفقت على أنها يجب أن تعيش، وأنها سوف تعيش، في دولة واحدة. إلا أنه، في الوقت نفسه، ظلت اختلافات خطيرة بين وجهات النظر في نهجها للكيفية التي ينبغي أن تنظم بها تلك الدولة. وفي ١١ أيار/مايو استؤنفت المشاورات.

وأعتقد أن من المهم أن أعرب مجلس الأمن عن ترحيبه بالمشاورات المستمرة وتأييده لها بشأن مسألة وضع دستور جديد لجورجيا، يقوم على مبادئ اتحادية، في سياق تسوية سياسية شاملة. ونحن نقدر أيضا التأييد الذي أعرب عنه المجلس للجهود التي يضطلع بها الاتحاد الروسي بوصفه وسيطا لتكثيف البحث عن تسوية سلمية للصراع. واننا، بوصفنا وسطاء، نعلق أقصى أهمية على تنسيق جهودنا في تعاون وثيق مع المبعوث الخاص للأمين العام لجورجيا، السفير إدوارد برونر.

ونشعر بانزعاج خطير نتيجة المعدل البطيء غير المقبول لعودة اللاجئين، الذي يقع اللوم فيه على الجانب الأبخازي. وأن ضمان العودة السالمة لجماهير اللاجئين مسألة رئيسية سيحدد حلها الى حد كبير التقدم المحرز بشأن المشاكل الأخرى التي تتوقف عليها تسوية الصراع. ونأمل أن ينصاع الجانب الأبخازي للموقف القوي الذي اتخذه مجلس الأمن وأن يكون له تأثير عليه.

ونعلق أهمية رئيسية على مطالبة القرار الدول مجددا بالمساهمة في الصندوق الطوعي لدعم تنفيذ الاتفاق بشأن وقف اطلاق النار والفصل بين القوات، بما في ذلك إزالة الألغام. ونلاحظ أيضا أن القرار يعرب عن التقدير الكبير لإسهام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في تهيئة الاستقرار للحالة في منطقة الصراع، كما أنه

يعرب عن الارتياح للتعاون الوثيق بينهما. ونحن نلاحظ أيضا أنه يرحب بالتدابير الاضافية التي اتخذتاها الرامية الى تحسين الأحوال من أجل العودة الآمنة والمنظمة للاجئين. ونعتقد أن تلك التدابير ستساعد على تحسين فعالية البعثتين كلتيهما في أبخازيا.

ونشعر بالامتنان لقيادة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، ولجميع أفرادها، على العمل البالغ الصعوبة الذي يعوقون به. وتسرنا روح الثقة المتبادلة بين الرفقاء التي ظهرت في الاتصالات اليومية بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة.

وبوصفي ممثلا للبلد الذي يترأس رابطة الدول المستقلة، أود أن أؤكد استعدادنا لزيادة هذا التعاون، لصالح كفالة الظروف المثلى للتوصل الى تسوية سياسية. ونأمل أن يساعد القرار الذي اتخذناه توا على تحقيق هذه التسوية.

السيد إندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في هذه الفرصة الأولى التي نتكلم فيها خلال شهر أيار/مايو، اسمحوا لي أن أزجي تهاني وفدي اليكم بمناسبة تقلدكم رئاسة المجلس. ومن الواضح أن هذا الشهر هو شهر الرؤساء الفرنسيين الجدد. وأود أن أؤكد لكم تعاوننا ودعمنا. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن شكر وتقدير وفدي للسفير كوفاندا ووفده على قيادة الجمهورية التشيكية الممتازة للمجلس خلال شهر نيسان/أبريل. وأخيرا اسمحوا لي أن أعبر عن ترحيب وفدي بوزير خارجية جورجيا على حضوره هنا اليوم، وأود من خلاله أن أزجي تحياتنا وأطيب تمنياتنا الى الرئيس شيفرنادزه.

لقد نظر أعضاء المجلس الذين يشكلون بشكل غير رسمي "أصدقاء جورجيا" وسائر أعضاء المجلس في مسألة تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بدرجة عالية بشكل غير معتاد من توافق الآراء. وقد ساعدت على هذا تطورات بعضها ايجابي، وبعضها سلبي. وعلى غرار سائر أعضاء المجلس، شجعنا احترام الجانبين عموما لوقف اطلاق النار. وفي الوقت ذاته، نشاطر سائر الأعضاء قلقهم إزاء تزايد عدد حوادث العنف الموجهة ضد المدنيين الأبرياء وأعضاء البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، وذلك الى حد كبير على يد عناصر مسلحة يزعم كل طرف من الطرفين أنها خارج سيطرته. ويتعين على كل طرف من طرفي الصراع اتخاذ التدابير للسيطرة على هذه العناصر. وإن بقاء البعثة هناك مشروط بارتياح المجلس الى أن الطرفين يبذلان قصارى جهدهما لحماية أفراد البعثة.

ونشاطر سائر أعضاء المجلس أيضا تنويههم، بشعور من التشجيع، بالدور الإيجابي الذي تلعبه البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة والتنسيق الفعال بين هاتين البعثتين المستقلتين. غير أننا، في الوقت ذاته، نشعر بالإحباط العميق إزاء الافتقار الى إحراز تقدم بشأن عودة اللاجئين والمشردين. وفيما يتعلق بالمفاوضات من أجل التوصل الى تسوية سياسية للصراع، ينبغي أن يفهم الطرفان أن استعداد المجلس لمواصلة دعمه هذه العمليات عن طريق وجود البعثة مرهون بإحراز تقدم حقيقي بشأن هاتين المسألتين، وينبغي أن يكف الطرف الأبخازي عن عرقلة عودة اللاجئين، وينبغي للطرفين أن يعملا بجدية واخلاص مع المبعوث الخاص للأمين العام والوساطة الفعالة للاتحاد الروسي، من أجل التوصل الى تسوية سياسية.

واسمحوا لي أن أوضح دعم حكومتي لتمديد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة ثمانية أشهر تقريبا، وهي فترة أطول من الفترة التي سبق أن أيدناها بالنسبة للبعثة. وموقفنا هذا لا يعني زيادة ارتياحنا للحالة الميدانية أو لعملية التفاوض. ولا يعني أيضا استعدادنا غير المحدود لتمديد البعثة إذا كان وجودها لا يسهم في إحراز تقدم صوب التسوية. بل إننا نعتقد، بافتراض موافقة رؤساء دول رابطة الدول المستقلة على تمديد عملية حفظ السلام التابعة للرابطة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أن المجلس سيكون في وضع أفضل في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ للبت في مستقبل البعثة، في ضوء الترتيب الخاص بعملية رابطة الدول المستقلة.

وأود أيضا أن أشاطركم بضع أفكار حول رؤية حكومتي للمهمة الحيوية المتمثلة في تعزيز القدرات العامة للبعثة. إننا في الوقت الذي نؤيد الاسهام الهام الذي قدمته البعثة ميدانيا، نعتقد أنه بالإمكان زيادة فعاليته. ويا حبذا لو قام الأمين العام باستعراض ميزانية البعثة وعملياتها على أساس ضرورة تقليل النفقات حيثما أمكن ذلك. ونحن مهتمون أيضا بالخطوات التي يمكن أن تؤدي الى تحسين أمن أفراد البعثة. ومن المهم أيضا الوفاء

بولاية البعثة بالكامل، وخاصة التعليمات الرامية الى إقامة علاقات وثيقة بطرفي الصراع والإسهام، عن طريق وجودها في المنطقة في المساعدة على تهيئة الظروف المفضية الى العودة الآمنة والمنظمة للاجئين والمشردين. وينبغي للبعثة أن تستفيد بصورة أفضل من الإعلام الجماهيري لتحسين صورة الأمم المتحدة باعتبارها تلعب دورا مفيدا ومحايدا.

وأخيرا نحرص على الاعتراف بعمليات البعثة باعتبارها تدعم بالكامل سلامة جورجيا الاقليمية، الأمر الذي أكده المجلس مرارا. وفي حين يسيطر الأبخاز سيطرة فعلية على جزء من جمهورية جورجيا، فإنهم لا يتمتعون بحقوق الدولة ذات السيادة. وينبغي أن تكون قدرة البعثة متسقة مع موقف المجلس حيث أن المجلس لا يقبل ولن يقبل باستقلال الأبخاز.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على العبارات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد هنزي (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشاطر الوفود الأخرى في تهنئتكم بمناسبة توليكم رئاسة المجلس. وحيث أنني تشرفت بأن أعمل في ظل إدارتكم بوصفكم رئيسا للاتحاد الأوروبي، فإنه لمن دواعي سروري المضاعف أن أنتفع بخبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية العظيمة. كما أود أن أشكر السفير كوفاندا على أعماله بوصفه رئيسا للمجلس خلال الشهر الماضي. وإنني أرفض الوصف الذي وصفكم به وفد آخر بأنكم مسخر قدير للعبيد. من الصحيح أننا عملنا تحت رئاستكم عملا شاقا لكننا فعلنا ذلك دوما بسرور.

وأود أيضا أن أرحب بسعادة السيد تشيكفادزة في مجلس الأمن. لقد أصغينا الى بيانه باهتمام كبير ونحن نشاطر رأيه بأن هناك ضرورة ملحة لإحراز تقدم في الجهود الرامية الى التوصل الى تسوية سياسية.

لقد اشتركت المانيا بنشاط، بوصفها عضوا في مجموعة "أصدقاء جورجيا"، في صياغة القرار الذي اتخذه المجلس توا. ويسر وفدي أن المجلس استطاع التوصل الى اتفاق دون صعوبة. ويعبر قرار اليوم عن وحدة الهدف، الأمر الذي نرجو أن يؤثر تأثيرا ايجابيا على الطرفين.

ونيابة عن حكومتي، التي كانت أحد المشاركين بأفراد في البعثة، أود الإعراب عن امتناننا لكبير المراقبين العسكريين، الجنرال هيديغارد، ولأعضاء البعثة على العمل الممتاز الذي تقوم به.

وفي هذا الصدد، أود التأكيد على الأهمية الكبيرة التي نعلقها على الحضور المتزايد للبعثة في منطقة غالي. كما نرحب بالدور الأكثر فعالية الذي تقوم به قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. ونرجو أن تستمر البعثة والقوات التابعة للرابطة بهذا الأسلوب الجديد للعمل.

وفي الوقت ذاته، لا تزال الحالة الأمنية في منطقة غالي تدعو الى القلق. ويتعين على الطرفين تحسين تعاونهما مع البعثة ومع قوة حفظ السلام التابعة للرابطة. ويتعين عليهما الاحترام الكامل لالتزاماتهما بمقتضى اتفاق وقف اطلاق النار، خاصة فيما يتصل بالقيود المفروضة على الأسلحة في المنطقة الأمنية وينبغي لهما ضمان سلامة وأمن جميع أفراد البعثة والرابطة وكذلك حرية حركتهم.

ومرة أخرى يود وفدي الإعراب عن شكره للإحاطات الإعلامية التي قدمها زملاؤنا الروس بشأن عملية قوة حفظ السلام التابعة للرابطة. ونغدو شاكرين لو أتيحت هذه المعلومات بشكل أكثر تواترا.

إننا نشاطر القلق الشديد بشأن مصير اللاجئين. ولا بد من حل هذه المشكلة بأسرع ما يمكن. ذلك أن البيئة الآمنة مطلب أساسي لعودة اللاجئين والمشردين على نطاق كبير. وفي هذا الصدد، لم يطرأ أي تحسن منذ اتخاذ المجلس القرار ٩٧١ (١٩٩٥) قبل أربعة شهور. والواقع أننا نشهد هجمات غاشمة على السكان المدنيين. ويتعين على الطرف الأبخازي، فضلا عن تحسين الأمن، أن يوافق في نهاية المطاف على جدول زمني للعودة. كذلك ينبغي الوفاء بعرضه تطبيع مركز العائدين الموجودين بالفعل في منطقة غالي، وفقا للاتفاق الرباعي.

وفيما يتعلق بالمفاوضات بشأن التسوية السياسية، نؤيد تأييدا تاما جهود المبعوث الخاص للأمين العام، السفير برونر. كما نعبر عن الامتنان للعمل المتزايد الذي يقوم به ممثلو الاتحاد الروسي. إن القرار يشدد على ضرورة إحراز تقدم ملموس صوب التسوية السياسية. ويجعل من الواضح ضرورة القيام ببذل جهود مشتركة وتنسيق وثيق من جانب جميع المعنيين بغية تحقيق النتائج التي تفي بالمتطلبات التي وضعها هذا المجلس.

وفي هذا الصدد أود أن أكرر ما قاله وفدي في مناسبات سابقة، إننا نسلم أن الجانب الأبخازي أيضا لديه شواغل مشروعة. وان أبخازيا بسكانها ذوي الأعراق المتعددة يجب أن تمنح درجة مناسبة من الحكم الذاتي الإقليمي. بيد أنه ينبغي لأي تسوية أن تلتزم بالمبادئ الواردة في قرارات المجلس، وأن تحترم وبصفة خاصة سيادة جمهورية جورجيا وسلامتها الإقليمية. وقد تشجعنا بأن حكومة جورجيا وبرلمانها مستعدان من جانبهما لأن يتقدما صوب هياكل اتحادية.

وأخيرا أود أن أؤكد أن حكومتي ترى أن تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لمدة ثمانية أشهر، تدبير استثنائي يرمي الى تزامن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا مع ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. ونفضل العودة في المستقبل الى قاعدة فترة الستة أشهر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل ألمانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود في البداية أن أعرب عن سرور وفد بلدي لرؤيتكم، سيدي، ممثل فرنسا، تترأسون عمل مجلس الأمن في هذا الشهر. وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأهنئ السفير كوفاندا والأعضاء الآخرين في وفد الجمهورية التشيكية على عملهم الممتاز في الشهر الماضي.

ويرحب وفدي ترحيبا حارا بوزير خارجية جمهورية جورجيا الموجود معنا بعد ظهر اليوم.

ويتوجه وفدي بالشكر للأمين العام الذي أعد التقرير الذي على أساسه سنمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وخلال نظرنا في هذا التقرير أبدينا انشغالنا بشأن نقطتين هما عدم إحراز تقدم حقيقي نحو تسوية النزاع وحالة حقوق الإنسان الخطيرة بالنسبة للاجئين والمشردين.

وهنا، كما هو الحال في عمليات حفظ السلام الأخرى، التي أقر مجلس الأمن ولايتها، نهتم أيضا بالاحترام الكامل لحرية حركة القوات التي أرسلت للاضطلاع بهذه المهام، فهو العنصر الأساسي لضمان سلامتها وأمنها ولقدرتها على الاضطلاع بولايتها. ومن بين أمور أخرى، يعكس موقف الأطراف تجاه عمليات حفظ السلام مقدار التزامها بتسوية النزاع الذي يفرق بينها.

وبالإضافة الى ذلك، نرى أن جهود حكومة جورجيا لتحديد وتطبيق حل دستوري اتحادي للنزاع في منطقة أبخازيا، اذا ما نظر اليه في مجموعها، تستحق التقدير الصادق من جانب مجلس الأمن والمجتمع الدولي كله. وفي رأينا أن الاحترام الكامل لمبدأ السلامة الاقليمية لا يخدم فقط المصالح المحددة لدولة واحدة ولكنه أيضا يخدم مصالح المجتمع الدولي كله.

ونظرا لأن عمليات حفظ السلام تختلف عن بعضها البعض لأنها تعكس العناصر المحددة للقضية التي تعتزم حسمها. ولكل من هذه العمليات خصوصياتها، ونظرا لأن النزاعات التي أعدت هذه العمليات لمعالجتها قد تختلف بطرق شتى، فيجب أن تكون هذه العمليات قادرة على التكيف مع هذه التغيرات. ولذلك فإننا نرى أن ولايات المجلس لعمليات حفظ السلام لا يمكن تصورها في أشكال جامدة غير مرنة. وعلى العكس من ذلك فإن كل حالة تحتاج الى المرونة اللازمة حتى يتكيف أداء العملية مع الاحتياجات المحددة لنزاع معين في كل مرحلة من مراحل تطوره.

ومن ثم، اذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذا النزاع يتضمن عناصر تتصل باحترام القانون الإنساني وحقوق الإنسان، فينبغي للمجلس، في رأينا، أن يبدأ بالنظر في تلك العناصر. لقد لاحظنا أن وجود بعثات المراقبين المدنيين مفيد جدا في حالات كثيرة في التحقق من درجة احترام هذه الحقوق الأساسية، وهو ما أكدته التجارب الأخيرة في مناطق أخرى. ومن ثم من الحكمة أن نبدأ من الآن النظر في هذه الامكانية اذا سمحت الظروف الميدانية بذلك.

وفي الختام نأمل أن يشكل تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا إسهاما حقيقيا في عملية السلام في جورجيا لأن هذا هو الدافع الذي نشترك فيه جميعا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي، إن وفدي يهنئكم لتوليكم

الرئاسة في شهر أيار/مايو. إن مقدرتكم واجتهادكم يتركان بالفعل أثرا رائعا على عمل المجلس.

من دواعي سرورنا العظيم أيضا أن نرحب في وسطنا بوزير الخارجية السيد تشيكفادزه وبزملائه. ونشير في هذه المناسبة الى زيارة مماثلة رحبنا بها منذ حوالي سنة للرئيس شيفرنادزه الذي حمل الينا الوزير تحياته.

وقبل أن أنتقل الى الموضوع قيد النظر اسمحوا لي أيضا أن أشكر جميع المتكلمين السابقين الذين أعربوا عن تقديرهم لعمل وفد بلدي في شهر نيسان/أبريل. لقد سعدت في هذا العمل بالمساعدة الحقيقية التي لا حد لها من جميع الوفود الموجودة حول مائدة البحث هذه، ونحن ممتنون لها كثيرا.

ويمكن وصف الحالة في أبخازيا وانعكاساتها على بقية جورجيا في جملة واحدة: إنه لم يحدث تغير يذكر وأن هذا أمرا سيئا اذا وضعنا كل الأمور في الاعتبار. ويشعر وفدي من جانبه بالانزعاج بسبب هذه الحالة ويرى أنه تجدر الإشارة الى عدة نقاط لتفصيل هذه الجملة الواحدة.

النقطة الأولى أن العامل الأساسي لحسم هذه الحالة هو عودة الفارين من أبخازيا الى ديارهم السابقة. وأيا كان الفهم السياسي الذي يمكن أن يتوصل اليه في نهاية المطاف، السياسيون في الأطراف المعارضة، سيكون من غير المقبول أن يقوم هذا الفهم على أساس تغييرات ديمغرافية حدثت بالوسائل العسكرية فهناك حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ ومشرد ولا يعود منهم في إطار برنامج العودة الطوعية إلا النذر اليسير. ويسر وفدي أن ننفذ الجدول الزمني الذي اقترحته مفوضية الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لعودة المشردين، ولا تزال العقبة الرئيسية التي تعترض سبيل عودتهم هي الموقف المتعنت المستمر للسلطات الأبخازية.

النقطة الثانية أن أكثر المناطق المثيرة للمشاكل هي منطقة غالي التي يأتي منها معظم المشردين، والتي يريد معظمهم العودة اليها. بيد أن هذه المنطقة هي المنطقة التي يتفشى فيها عدم الخضوع لسيطرة القانون. وينبغي أن تكون عودة السكان الأصليين الى غالي حجر الزاوية في كامل برنامج العودة. إلا أنه بغية تحقيق النجاح في هذا الصدد، ينبغي احترام حقوق الإنسان الأساسية لهؤلاء السكان. وهي مهمة ليس لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا ولاية بشأنها، ناهيك عن توفر الوسائل اللازمة لذلك. وعليه فإننا اليوم نطلب الى الأمين العام أن يقوم بالنظر في الامكانيات التي قد تكون متاحة لتحسين مراعاة حقوق الإنسان في المنطقة بصفة عامة.

النقطة الثالثة، ان ما يجري في أبخازيا هو "تطهير عرقي". والقرار ٩٩٣ (١٩٩٥) الذي اعتمدناه توا يعترف بهذه الحقيقة ولكنه يعرضها في صياغة مستغلقة وبدلا من أن يسمي القرار الأمور بأسمائها فإنه يشير الى الأمور بطريقة ضمنية ويفترض أن القارئ سيفهم ما بين السطور. وينبغي أن تحل طلاسم هذه الصياغة، على الأقل لأغراض التسجيل.

وهكذا، نريد أن نؤكد هنا أن الفقرة الثامنة من الديباجة، التي تشير إلى إعلان قمة بودابست الصادر عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لعام ١٩٩٤، يقصد بها أن تشير بخاصة إلى الجملة التالية من تلك الوثيقة:

> "وأعربت [الدول المشاركة] عن عميق قلقها للتطهير العرقي، والطرد الجماعي للسكان، الجورجيين في معظمهم، من مناطق عيشهم وهلاك أعداد كبيرة من المدنيين الأبرياء." (S/1994/1435، ص ١٨)

والنقطة الرابعة: بينما نتوق إلى تحقيق أي حل سياسي للأزمة يكون مقبولا لدى حكومة جورجيا والزعماء الأبخاز على حد سواء، نرحب بتفاهمهم على وجوب أن يكون هذا الحل مرتكزا على السلامة الإقليمية لجورجيا. ومن المناسب جدا إيجاد صيغة اتحادية للبلد، يعطي الأجزاء التي يتكون منها أكبر قدر ممكن من الحكم الذاتي. ولكننا لا نرى ثمة جدوى تذكر في إقامة اتحاد كونفدرالي يتسبب، من الناحية العملية، في تجزئة البلد، أو في إقامة أي "اتحاد بين كيانات مستقلة" يتسبب، من الناحية العملية، في قيام اتحاد كونفدرالي، وبالتالي في تجزئة البلد أيضا. لهذا السبب يرحب القرار بإجراء مشاورات تتعلق بوضع دستور جديد للبلد يقوم بالتحديد على مبادئ اتحادية، ويشجع على إجرائها.

وفي هذا السياق، نؤكد من جديد على ثقتنا الكاملة في الجهود التي يبذلها السفير برونر في هذا الصدد، بالنيابة عن الأمين العام. ونقدر كذلك المساعدة التي يقدمها الاتحاد الروسي بوصفه وسيطا، والمساعدة

التي تقدمها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بحثا عن تسوية سياسية شاملة. والتعاون بين هذه الكيانات المتعددة أمر واجب بالتأكيد.

ونقطتي الخامسة والأخيرة بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا والقوة التابعة لرابطة الدول المستقلة هي أن تعاونهما يثلج صدورنا ويلقى منا التشجيع. فهما يشكلان الآن عاملا يبعث على الاستقرار أكثر من اتجاهه إلى حل المشكلة. وبدون وجودهما فإنه من المحتمل على الأغلب أن تندلع أعمال عدائية أخرى يتعذر السيطرة عليها. لهذا السبب نؤيد تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، ونرحب باعتزام القوة التابعة لرابطة الدول المستقلة البقاء، فيما يبدو، حتى آخر عام ١٩٩٥. ونحن نشعر بالامتنان، شأننا في ذلك شأن وفود أخرى، لما يقدمه الوفد الروسي من معلومات عن عملية رابطة الدول المستقلة، وسنكون أكثر امتنانا لو قدمت المعلومات بقدر أكبر من التواتر وبصورة خطية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل الجمهورية التشيكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

لا يوجد متكلمون آخرون في هذه الجلسة. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥